

الحكم العسكري ضد الجامعات وبخاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ ووثيقة الالتزام وسبل مواجهتها.

كما توصل الى عدد من التوصيات المتعلقة بهذه القضايا:

١ - التخطيط ومشاكل الاستيعاب والتعدد: تضم معاهد التعليم العالي في الوطن المحتل، في الوقت الحاضر حوالي ١٠,٠٠٠ طالباً وطالبة. ويشكل هذا العدد نسبة ٣٠-٤٠٪ من الطلاب الذين يتنون الدراسة الثانوية. ويجري العمل على استيعاب حوالي ٧٠-٨٠٪ من هؤلاء الطلاب، وفق الخطة المستقبلية المأمولة. الا أن زيادة الاستيعاب تتطلب التركيز على تخطيط التعليم العالي كيلا تتحول الاجابيات الى سلبيات. ولقد كان انشاء مجلس التعليم العالي في الوطن المحتل، وهو الجهاز المخول بالتنسيق بين جميع المؤسسات التعليمية، أفضل وسيلة لضمان التخطيط. وترتبط مشكلة الاستيعاب في التعليم العالي بمشكلة تعدد معاهد التعليم، وهي مرشحة للاستمرار بسبب زيادة الطلب على التعليم من ناحية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية القائمة على تلبية هذه الحاجة من ناحية أخرى. ويمكن معالجة مشكلة التعدد، اذا ما أجبنا اجابة صحيحة على السؤال التالي: هل من الافضل توسيع المؤسسات القائمة أم انشاء مؤسسات جديدة؟ وان كان البعض يرى في التعدد والتوزع الجغرافي لمعاهد التعليم العالي بعض الأبعاد الايجابية، الأمنية والسياسية والاقتصادية، مثل الحد من التأثيرات الأمنية لسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي، والتخفيف من الاعباء الاقتصادية على الأهلين، وفتح المجالات أمام الفتاة الريفية لدخول الجامعة.

٢ - برامج التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية: إحدى السلبيات التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن المحتل هي نوعية البرامج، أي الأهداف التربوية من وراء برامج التعليم، حيث ينبغي دائماً بلورة الأهداف التي تحقق برامج تنمية فطرية على واقع الأراضي المحتلة. وان كان انشاء الجامعات قد حد من هجرة الشباب من الوطن المحتل، فان عدم أخذ برامج التنمية الملائمة بعين الاعتبار، يحول هذه الهجرة المحدودة الى هجرة كاملة، نظراً

لفقدان مجالات العمل بعد التخرج. ويمكن الاستعانة بنماذج للبلدان النامية في هذا المجال. الا أن البعض لا يرى امكانية تحقيق هذا الهدف في الأراضي المحتلة، لأن المسيرة الاقتصادية هناك تتعرض لتأثيرات الاحتلال. فاذا ما ربط التعليم بالوظيفة الاقتصادية فان من شأن هذا الربط أن ينفذ مخططات الاحتلال الاقتصادية. ويرى صاحب هذا الرأي أن ربط التعليم والتنمية الاقتصادية غير مطبق تماماً حتى في بلدان عربية مستقلة.

٣ - المستوى الأكاديمي للتعليم العالي: يمكن ارجاع السلبيات في مسيرة التعليم العالي في الوطن المحتل، ومنها تدني المستوى الأكاديمي للتعليم، الى حداثة العهد بهذا التعليم (٧ أو ٨ سنوات)، ولا يكفي أن نقل جامعات الوطن المحتل في اتحاد الجامعات العربية حتى تضمن مستواها التعليمي؛ فهذا القول لا يوفر الاعتراف الأكاديمي للمؤسسة التعليمية، ولا بد من تقييم هذه الجامعات من خلال أجهزة أو هيئات متخصصة غير متعيزة وخارج نطاق الجامعات نفسها. وهو أسلوب منيع في الجامعات العربية والاجنبية. وهذه إحدى مسؤوليات مجلس التعليم العالي في استفادام خبراء لتقويم الجامعات والبرامج.

٤ - الامتحان الشامل لكليات المجتمع: ناقش المجلس مشكلة الامتحان الشامل لكليات المجتمع في الضفة الغربية، وكيفية معالجة هذا الموضوع، وناقضت الآراء التي حسمها الدكتور حنا ناصر حول أسباب التذمر، مؤكداً بأن هناك امتحاناً عاماً في الأرض المحتلة هو امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة. وان ما يتعرض له طلاب الثانوية ليس أقل مما يتعرض له طلاب كليات المجتمع.

٥ - الدور السياسي للجامعات: عملت الجامعات منذ بداية مسيرتها على تدعيم الفضل الشعبي الفلسطيني في الوطن المحتل. وتنتظر سلطات الاحتلال الى هذه الجامعات على أنها مراكز لتوليد الوعي الوطني في المناطق المحتلة، واحدى التعبيرات عن الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة. وموقف سلطات الاحتلال من الجامعات هو موقف سياسي في الأساس وليس موقفاً أكاديمياً. ولم تتوان الصحافة الاسرائيلية